رضي الله عنهم اجمعين وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لم يحجب
الام من الثلث الى السدس الا بثلثة منهم عملا بظاهر الاية فان الاخوة
جمع وادنى ثلثة والجمهور ان الجمع يطلق على المثنى قال الله تعالى وهل
اتاك نبا الخصم اذ سوروا المحراب اذ دخلوا على داود ففزع
منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاعاد ضمير الجمع في سوروا
ودخلوا وفي سهم وقالوا على انهما اثنان وهم الملكان اللذان دخلا
عليه في صورة متحاكمين الا ترى الى قوله تعالى خصمان ومثل هذا
كثير شايع في كلام العرب قال رحمه الله ومع الاب واحد
الزوجين ثلث الباقي بعد فرض احدهما فيكون لها السدس مع الزوج
والاب والربع مع الزوجة والاب لانه هو الثلث للباقي بعد فرض
احد الزوجين فصار للام ثلاثة احوال ثلث الكل وثلث ما يبقى
بعد فرض احد الزوجين والسدس فرد ذكرنا الكل بتوفيق
الله تعالى وابن عباس رضي الله عنهما لا يرى ثلث الباقي بل يورثها
ثلث الكل والباقي للاب وخالف فيه جمهور الصحابة رضي الله عنهم
ووجهه ان الله تعالى نص على فرضين للام الثلث والسدس فلا
يجوز اثبات فرض ثالث بالقياس ولذا قال عليه الصلاة والسلام
الحقوا الفرايض باهلها والام صاحبة فرض والاب عصبة في هذا الحال
على ما بيناه الجواب عنه ان الله تعالى جعل للام ثلث ما ترثه
هي والاب عند عدم الولد والاخوة وهو ثلث الكل بقوله تعالى
وورثه ابواه فلامه الثلث اي ثلث ما يرثانه مع احد الزوجين
هو الباقي من فرضه ولانها لو اخذت ثلث الكل يكون نصيبها
ضعف نصيب الاب مع الزوج او قريبا من نصيبه مع الزوجة
والنص يقتضي تفضيله عليها فالضعف اذا لم يوجد الولد والاخوة
ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه في الرد عليه ما راى الله
تفضيل الانثى على الذكر وقال لئن لا افضل الانثى على الذكر مرادها
عند



عند الاستوائي القرابة والقرب واما عند الاختلاف فلا يمتنع
تفضيل الانثى على الذكر ولهذا كان مكان الاب جدا كان للام
ثلث الجميع فلا يبالي بتفضيلها عليه لكونها اقرب منه وعند ابي يوسف
رحمه الله لها ثلث الباقي ابضاع الجد وهو مروي عن عمر وابن مسعود
رضي الله عنهما فانهما قالا يفضلان الام على الجد قال رحمه الله
والحجة وان كثرون السدس ان لم يحتمل حجبا فاسدا في حقها الى
الميت وكن متحاديات في الدرجة والكلام في الجهات في مواضع
في ترتيبهن وفرضهن الصحيحة من الفاسدة منهن وفي قدر ما يرثن
وفيما يسقطن به فالاول كل شخص له جهتان ام ام واب ولا به
وامه كزيد وهذا الكل واحد من الاصول الى ان ينتهي الى ام
وحواء عليها الصلاة والسلام فالصحيحة منهن من لا يحتمل في حقها
الى الميت ذكر بين انثيين والفاسدة من يحتمل في حقها ذلك اذ
كل انثى يدلي الى الميت ما ثبي هو فاسد فمن يدلي به يكون فاسدا
ذكرا كان او انثى وعند سعد ابن ابي وقاص رضي الله عنه الفاسدة
من تدلي بذكر مطلقا واذا ارادوا تنزيل عدد من الجهات
الوارثات المتحاديات فاذكر او لا لفظة ام ام عند ارادة العدد
الذي تريده ثم تقول ثانيا ام ام وتجعل مكان الام الاولى
الى ان يبقى لفظة ام ثم قس ما له اذا سئلت عن
اربع جهات وارثات متحاديات فقل ام ام ام ام بقدر عدد هن
من الجهات الدرجة التي تصور ان يجتمعن فيه فانهن لا يصورن
يجتمعن فيما زاد على ذلك بقدر عددهن من الدرجات فاربع
جهات وارثات لا يتصور اجتماعهن الا في الدرجة الرابعة
فتقول ام ام ام ام اربع مرات فهذه واحدة منهن وهي من
جهة الام ولا يتصور من جهتها اكثر من واحدة ثم اتى باحدى
اخريات من جهة الاب في درجتها فتقول ام ام ام الاب ثم اتى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)